

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

احمد ربيعي

إسماعيل مويسات

تحت عنوان

أثر تدهور العملة على ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر 2000-2016

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة المسيلة

يحياوي عمر

مشرفا و مقررا

جامعة المسيلة

عايد لمين

مناقشا

جامعة المسيلة

بوعزيز عمر

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

تقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف: "عايد لمين" الذي سهل لنا طريق العمل ولم يخل علينا

بنصائحه القيمة، فوجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب، فكان نعم المشرف

والى أعضاء اللجنة المناقشة الدكتور يحياوي عمر، والدكتور جاب الله مصطفى

ولانسى أن تقدم بكل احترامنا إلى من ساعدنا، من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي انعم علينا بإنهاء هذا العمل .

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2016.	58
02	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	62
03	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2000/2015	66
04	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015	69

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مقاومة التضخم	10
02	كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات	34
03	يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2016	59
04	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	62
05	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2000-2015	67
06	أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015	70

المحتويات	
الصفحة	الموضوع
-	شكر و عرفان
-	الإهداء
-	فهرس الموضوعات
-	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف
2	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
2	المطلب الثاني: أشكال (أنواع) سعر الصرف
5	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له
5	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
6	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
8	المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف
9	المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف و أهدافها
11	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
12	المطلب الثالث : أنواع سياسات سعر الصرف
20	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات واثر تقلبات سعر الصرف	
21	مقدمة الفصل
22	المبحث الأول: مفاهيم حول ميزان المدفوعات وأهميته
22	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته
24	عناصر ميزان المدفوعات : الثاني المطلب
28	. ميزان المدفوعات في الاختلال و المبحث الثاني : التوازن

28	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه .
29	وأنواعه و أسبابه. في ميزان المدفوعات الاختلال المطلب الثاني :
31	. في ميزان المدفوعات آليات تسوية الاختلال المطلب الثالث :
32	المدفوعات. في ميزان الصرف أسعار تغيرات أثر : المبحث الثالث :
32	المدفوعات. بميزان الصرف سعر المطلب الأول : علاقة
33	: المدفوعات ميزان على الصرف أسعار تأثير آلية : الثاني المطلب
34	المدفوعات. ميزان على الصرف أسعار تغيرات أثر :الثالث المطلب
37	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لآثر تدهور قيمة العملة على ميزان المدفوعات.دراسة حالة الجزائر	
38	مقدمة الفصل
39	المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر
39	المطلب الأول : تطور سعر صرف الدينار الجزائري.
43	المطلب الثاني : سياسات سعر الصرف في الجزائر.
49	الجزائر في الموازية و الرسمية الصرف سوق : الثالث المطلب
54	الجزائري المدفوعات ميزان :الثاني المبحث
54	:الجزائري المدفوعات ميزان خصائص :الأول المطلب
56	أرصده. الجزائري و المدفوعات ميزان تطور :الثاني المطلب
58	المبحث الثالث :دراسة تحليلية لآثر تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .
58	المطلب الأول: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة : 2000-2016 .
61	المطلب الثاني:تحليل أثر تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .
72	خلاصة الفصل
73	خاتمة عامة
77	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
58	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2016.	01
62	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	02
66	تطور رصيد حساب أرس المال خلال الفترة 2000/2015	03
69	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015	04

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
10	مقاومة التضخم	01
34	كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات	02
59	يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2016	03
62	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	04
67	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2000-2015	05
70	أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد أرس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015	06

مقدمة

كان لتطور العلاقات و المبادلات الدولية اثر واضح على الدول خاصة اقتصاديا و هذا راجع إلى التطور في وسائل الاتصال العالمية أو المسماة بالعملة الاقتصادية وظهور عدة مشاكل , لعل من أبرزها سعر الصرف الذي يعتبر عن العلاقة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية كون العملة هي أساس التبادل التجاري داخليا وخارجيا وكيف يتم تنظيم هذه المدفوعات من ناحية الالتزامات والحقوق، وبالتالي فإن لسعر الصرف تأثير على توازن ميزان المدفوعات فكون سياسة سعر الصرف أهم أدوات السياسة الاقتصادية فهي مكون إلى جانب آليات أخرى فعالة لحماية الاقتصاد من الصدمات الممكن العرض لها فمناهج الدولة دوما في تعزيز توقعات الانتعاش و النمو الاقتصادي كسياسة تخفيض العملة المحلية تهدف إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات لذلك كل دولة تعاني من اختلال ميزان المدفوعات تسعى إلى إعادة النظر في تقييم العملة مقابل العملات الأخرى للحد من الإختلالات وكون الجزائر دولة تعتمد على المحروقات، وشهدت أزمة كبيرة ناتجة عن تدهور أسعار النفط ومن يومها والجزائر تسعى لإيجاد حلول قيامها في عديد المرات بإصلاحات بغية النهوض بالاقتصاد وذلك من خلال الرفع من حجم الصادرات وكبح الواردات و باعتبار الجزائر تتعامل بعملتين أساسيتين هما الدولار الأمريكي و اليورو الأوروبي، فالإقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات البترول بشكل كبير مقومة بعملة الدولار في حين الواردات باليورو وهذا صلب الموضوع حيث أن أي تغير أو تقلب في أسعار سعر صرف هذه العملات سينعكس لا محالة على الإقتصاد الجزائري و ميزان مدفوعاتها و هذا ما لاحظناه خلال السنوات الأخيرة التي شهدت انخفاضا كبيرا ومستمر للدولار أمام اليورو.

طرح الإشكالية: في ظل التقدم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر تدهور قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجزائري؟

التساؤلات الفرعية: إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم سعر الصرف؟

- ماهية محددات وأنظمة سعر الصرف؟

- ما هي عناصر ميزان المدفوعات وكيفية تصحيح اختلالاته؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات الآتية

1- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات .

2- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

- التغيير في سعر الصرف يؤثر بشكل فعال في ميزان المدفوعات الجزائري
- تدخل الدولة مكمل لآليات السوق لتصحيح الإختلالات في ميزان المدفوعات
- يتأثر ميزان المدفوعات بتغيرات أسعار صرف

أهمية الدراسة

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض قيمة العملة لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما ميزان المدفوعات فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تدهور أو تخفيض قيمة سعر الصرف العملة و ميزان المدفوعات في الجزائر قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية، بالإضافة إلى إتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي .

يحتل موضوع تدهور قيمة سعر الصرف العملة على ميزان المدفوعات أهمية كبيرة كونه مؤشر رئيسي في اقتصاد كل دولة وتكمن الأهمية في إعطاء صورة واضحة لنتائج تدهور قيمة سعر صرف العملة على ميزان المدفوعات.

الهدف من الدراسة

بعد الإجابة عن التساؤل الرئيسي واختبار فرضياته تهدف الدراسة إلى تبيان قدر المستطاع أثر تدهور قيمة سعر صرف العملة على الاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى معرفة أهم التطورات لكل من سياسات سعر الصرف الدينار وميزان المدفوعات .

أسباب اختيار الدراسة

من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الآتي:

- أسباب موضوعية: تتعلق بالموضوعية ذاته وهي:

الاهتمام المتزايد لأسعار الصرف وميزان المدفوعات الجزائري.

محاولة إضافة مذكرة جديدة إلى المكتبة الجامعية

أهمية تغير أسعار الصرف وأثر ذلك على ميزان المدفوعات الجزائري.

- أسباب الذاتية: يمكن تلخيصها في الآتي:

الرغبة في معالجة الموضوع وإثراء معارفنا في مجال تخصصنا

شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديد التي تطرأ على الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة: هناك حدود لدراسة هذا الموضوع والمتمثل في الآتي:

- الحدود المكانية: حصر الدراسة في الجزائر قصد إبراز أثر التي تحددها تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

- **الحدود الزمانية:** تقتصر هذه الدراسة على معالجة أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من (2000 - 2016).

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الجانب النظري بالنسبة للفصل الأول والثاني وجانب تطبيقي دراسة حالة الجزائر(من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات وتحليلها في أشكال بيانية والتعليق عليها في الفصل الثالث).

الدراسات السابقة:

- دراسة **دوحة سلمى** بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها - دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية ، جامعة بسكرة - الجزائر ، 2014-2015 ، و قد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف و الميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض العملة التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي و دورها في تخفيض العجز و هذا بالاعتماد على النموذج القياسي لأثر تقلبات أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري ، و خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات.

- دراسة **إسماعيل بن قانة و عيسى بهدي** ، بعنوان أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكللي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012 ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 14 ، سنة 2014 ، و قد هدفت هذه

الدراسة إلى متابعة تطور سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية سنة 2012 و هذا من خلال دراسة أثر هذا التطور على بعض المتغيرات الكلية لنموذج هيكلتي للاقتصاد الجزائري .

- دراسة مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية حالة الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : مالية دولية، الجزائر 2012 ، و هذا من خلال دراسة أثر تخفيض قيمة سعر صرف العملة المحلية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

هيكل الدراسة :

بناء على الأهداف والفرضيات السابقة وفي حدود الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وهي على النحو الآتي:

في الفصل الأول سنحاول التطرق إلى مفهوم سعر الصرف و أشكاله و الأنظمة و النظريات و السياسات المفسرة له.

و في الفصل الثاني نتطرق أهم عنصر وهو ميزان المدفوعات، مدخل نظري لميزان المدفوعات الذي سوف نتطرق فيه إلى ماهية ميزان المدفوعات وأهميته وأهم عناصره بالإضافة إلى دراسة أنواع اختلال ميزان المدفوعات وطرق تصحيحها.

أما الفصل الثالث يعتبر دراسة تحليلية آثار تدهور قيمة الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 .

مقدمة

إن العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف ، حيث تتداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى ربط العملة المحلية بالعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية لتسهيل المعاملات الاقتصادية الدولية للمتعاملين الاقتصاديين. ومن هنا تظهر أهمية [دراسة سعر الصرف و كل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات و الميزان التجاري . ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية ، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

يعبر سعر عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية¹.

أو هو : سعر عملة بعملة أخرى، فأحدى العملات تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنها لها².

و من خلال هاذين التعريفين فإن يمثل بهذا أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات ، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة ، ومن ذلك على التضخم و النتائج و العمالة .

و هو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف .

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف

من خلال التعريفات السابقة لسعر الصرف فإنه يتأثر بالكثير من المعطيات الاقتصادية و لا يقتصر على المتغيرات اليومية و بناء على هذا فإن سعر الصرف يأخذ عدة أشكال لعل من أهمها:

1 عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017، ص 103 .

2 بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف و تحديده - دراسة قياسية للدينار الجزائري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة تلمسان، 2013/2014 ، ص 03.

1 - سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية¹. نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب القوة الشرائية للعملة. حيث يتحدد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في مدة زمنية ما، وبهذا يتغير تبعاً لتغير العرض والطلب حسب نظام الصرف المعمول به في البلد. وينقسم سعر الصرف الاسمي بدوره إلى قسمين:

1-1- سعر صرف رسمي: يتم العمل به في المبادلات الجارية الرسمية

1-2- سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

و هذا ما يظهر إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد

2 - سعر الصرف الحقيقي:

يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. مثلاً: لو أخذنا بلدين كالجنازير و الو.م.أ يكون سعر الصرف الحقيقي كالتالي²:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

1\$/Pus: تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

1 بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، 2011، ص 3.

2 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

TCN/Pdz: عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر .

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

3- سعر الصرف الفعلي :

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير LASPEYES للأرقام القياسية.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، و حتى يصبح ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج ، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.¹

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

4- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات²، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتناسب مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن لميزان المدفوعات.

1عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص106 .

2 بلقاسم العباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له

المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد المحددة لتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بغرض التأثير على سلوك سعر الصرف.¹

و يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى أنظمة ثابتة و أخرى عائمة وأخيرا وسيطة

1- نظام سعر الصرف الثابت :

إن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توفر الشروط الثلاثة التالية²:

- 1- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب .
 - 2- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد و لا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب .
 - 3- حرية تصدير و استيراد الذهب .
- و في ظل هذا النظام تقوم البنوك بربط أسعار صرف عملتها غالبا بالدولار الأمريكي لا إلى تغيرات الطلب و العرض للسوق الحرة .

2- نظام سعر الصرف الوسيطة:

و هي تلك النظم الهجينة التي تجمع بين بعض الخصائص النظم الثابتة و المرنة، و تتمحور فكرتها الرئيسية في وجود قيمة ركن ثابت لسعر الصرف مع السماح بتحركه حل هذه القيمة في ظل حدود معينة

3- نظام سعر الصرف المرنة:

تتم التسوية في نظام الصرف المرن أو العائم، في السوق على أساس الحركة الحرة للعرض و الطلب . لكن في العملية تتدخل البنوك المركزية في بعض الحالات ، و يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها ، من

1عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، الجزائر، 2017 ص177.

2 شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة الرابعة، 2015، ص163-164.

حيث تتميز هذه الأنظمة بمرونتها و قابليتها للتعديل على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية و تضم هذه الأنظمة كل من التعويم المدار و التعويم الحر.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها و فيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف ، و تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج ، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.¹

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **جوستاف كاسل** ، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب ، وتوصل إلى " نظرية تعادل القوة الشرائية " و التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل .
و خلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، و بالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة :

كما هو معلوم من خلال السياسات النقدية في معدلات الفائدة بين دولتين من شأنها أن تؤثر على أسعار الصرف حيث أنه تنخفض قيمة عملة بلد معين اتجاه نظيرتها إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من ما هو عليه في البلد الأول.

و عليه فحسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً عمليتي هاتين الدوايتين بعد تلك الفترة و كقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا

1 دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية ، جامعة تلمسان، 2013/2014، ص 03.

كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائد في البلد الآخر و العكس صحيح.¹

ولهذه النظرية فرضيات :

-قابلية الإحلال لرؤوس الأموال المحلية و الأجنبية التي تحمل نفس الأخطار و نفس العوائد.

-لا يوجد أي عائق في اتجاه حركة رؤوس الأموال بحرية.

-تكاليف المبادلات ضعيفة جدا و مهملة حيث لا تؤثر.

إذن فهي عبارة عن علاقة تحكيم بين الأسواق التالية :سوق الصرف الحاضر، سوق الصرف الآجل، العملة المحلية، والعملة الأجنبية .

3- نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة². و هذا بافتراض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات ، العجز الموازي ،معدل التضخم... الخ.

و يكون السوق كفاء :

- كل المعلومات تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

و هذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق مكاسب باستمرار .

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازية السعر الآني (نقدا)المستقبلي .

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا . و هذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك ، أظهر بعضها [اختبارات جيدي (GIDDY) و ديفي (DUFEY) على التوالي في 1975،1976] كفاءة السوق ، في حين أن البعض الآخر [دراسات هانت (HUNT) 1986 ، و

1 قاسم محمد فؤاد ، أنظمة سعر الصرف و أثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة مجموعة من الدول ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص :مالية دولية ، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 66.

2 عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123،122.

دراسات كيرني ومارك دونالد [1989] يؤكد عدم كفاءة السوق نسبيا .في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

4- نظرية الأرصدية :

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدية ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ، و هو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية . و يحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، و الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية. يعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا لصحة هذه النظرية ، و ذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر ، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود و معدل دورانها و ارتفاع مستوى الأسعار . و السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها. بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة¹.

5- نظرية الإنتاج:

تعتمد هذه الأخيرة في تفسيرها على العلاقة العكسية الموجودة بين مستويات الأسعار و الكفاءة الإنتاجية أو القدرة الإنتاجية، فكلما كان حجم الإنتاج داخل بلد معين كبيرا كلما كان مستوى العام للأسعار أقل و بالتالي فهو يمنح ميزة تنافسية تتمثل في انخفاض أسعاره على المستوى الدولي ما يسمح له بتحقيق رصيد ميزان مدفوعات موجب محسنا بذلك من قيمة العملة المحلية بزيادة الطلب عليها و العكس صحيح، فقوة و قدرة القوة الإنتاجية إنما تدل على مدى صحة القوة التنافسية للمؤسسات المحلية لذلك وجب الاهتمام و تطوير كل الميزات الإنتاجية و التنافسية إضافة إلى ضرورة تقويم العملات بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية ذلك الاقتصاد و إلا انعدم و اختل التوازن الاقتصادي لهذا البلد. فإذا افترضنا إنتاجية دولة ما منخفضة بينما قيمة عملتها كانت مقدمة بالزيادة أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع و الخدمات مما يصعب من عملية التصدير وبالتالي دخول واردات أكثر.

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف

تعتبر سياسات أسعار الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على توازن اقتصادياتها و القيام بإجراءات وتصرفات من السلطات النقدية .

1 عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123،124.

المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف و أهدافها

تعتبر سياسة سعر الصرف عن مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام و واقع سعر الصرف¹. فالأعوان الاقتصاديون خلال قيامهم بعلاقاتهم الخارجية يتعرضون لأخطار سعر الصرف، وهذا ما يعرف و كأنه إمكانية تحقيق خسارة في الصرف وأيضا السلطات النقدية تحدد كهدف تأطير تقلبات سعر الصرف للحد من هذا الخطر، زيادة على هذا تعد سياسة سعر الصرف أداة لتقوية الاقتصاد عندما يتعد سعر الصرف عن تعادل القوى الشرائية، وبهذا تعتبر سياسة سعر الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية، يسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار و التوازن الخارجي.

ومن الأساسي أن سياسة الصرف بين يدي الاقتصاديين النقديين تستقل و تميل الى عدم السعي إلى أهداف أخرى للحصول على عملة قوية، كما تعد من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها بلدان العالم لإدارة اقتصادياتها ودعم نموها و الحد من اختلال توازاناتها.

و من أبرز الأهداف التي تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيقها²:

1- مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون انخفاض تكاليف الاستيراد بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، هكذا تحقق المؤسسات فوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية، بما يعني تحسن تنافسيتها.

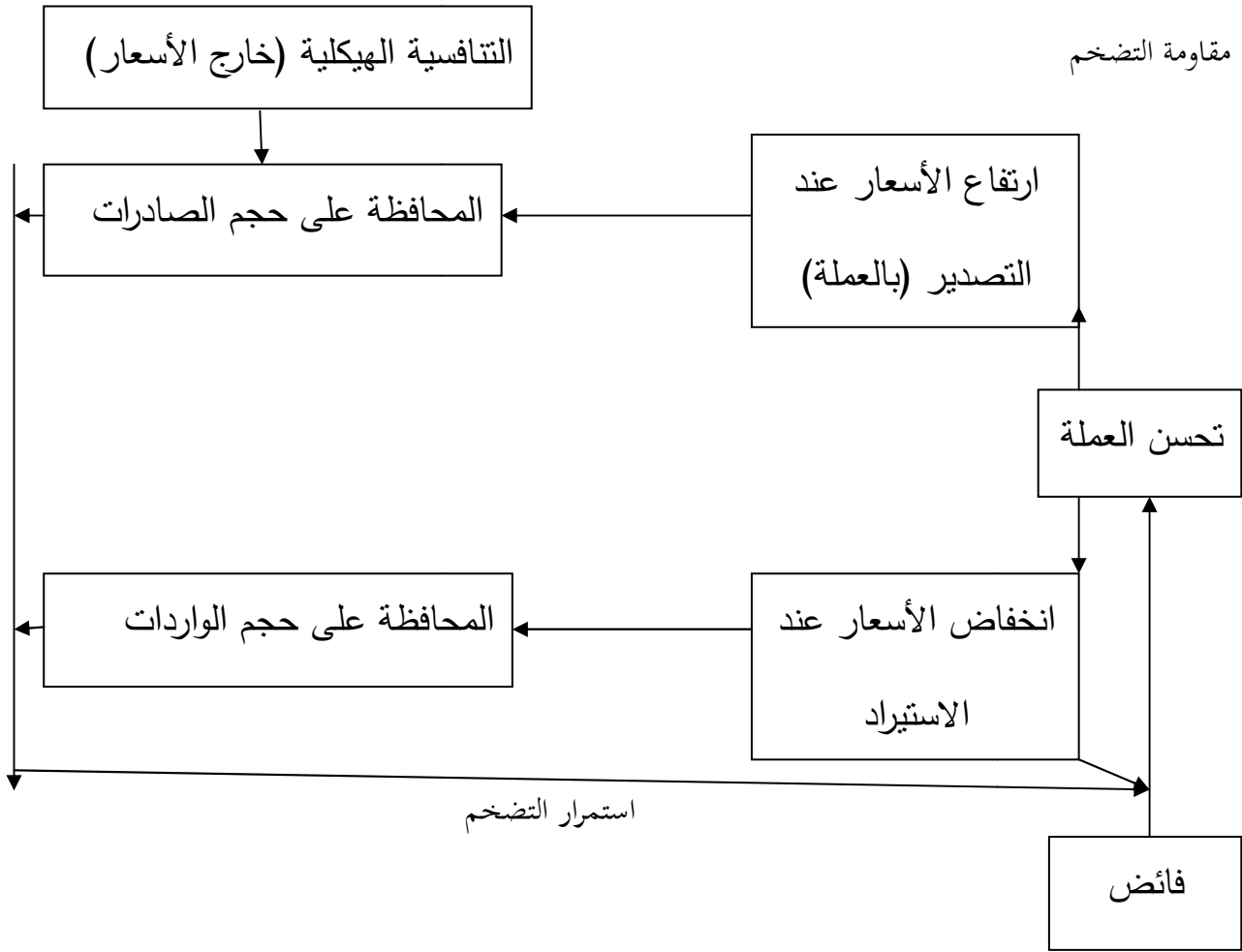
و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة

للتضخم التي بينتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983 م .

1 عبود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 177 .

2 بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 120 .

الشكل رقم 01 : مقاومة التضخم



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص 132 .

2- تخصيص الموارد :

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

و يزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخفيض الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي تخفيضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير والصناعات المنافسة للاستيراد.

3- توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها و بهذا تقلص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي، يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعدّدة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية... إلخ.

4- تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة لتشجيع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات، وما بين 1970-1990 و تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين ، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف .

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات و السياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي و من أهم هذه لأدوات ما يلي¹:

1- تعديل سعر صرف العملة:

عادة ما يكون من أجل تعديل توازن ميزان المدفوعات وذلك بتخفيض العملة وإعادة تقويمها، وهذا في نظام سعر الصرف الثابت، أما في نظام سعر الصرف العائم فتعمل على تحسين أو تخفيض قيمة العملة.

1 عبود عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 178.

2- استخدام احتياطات الصرف:

ويتم ذلك في نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ السلطات النقدية على سعر صرف عملتها، فعند انهيار العملة المحلية تقوم ببيع العملات الأجنبية المتواجدة في احتياطياتها و عندما تتحسن تقوم بعملية الشراء، أما إذا كانت الاحتياطات غير كافية يلجأ البنك المركزي إلى إجراء تخفيض العملة.

3- استخدام سعر الفائدة :

عندما تكون العملة متدهورة يعمل البنك المركزي على اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة من أجل تعويم مخاطر انهيار العملة.

4- مراقبة الصرف :

تقتضي هذه الأداة إخضاع مشتريات و مبيعات العملة الصعبة للرقابة عن طريق الترخيص ، وتستخدم كذلك لمقاومة تهريب رؤوس الأموال للخارج.

5- إقامة سعر صرف متعدد:

تسعى السلطات النقدية من إتباع هذا النظام إلى محاولة تقليل حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم وسائلها اعتماد النظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بحيث يكون أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الضرورية للواردات الأساسية ، أو القطاعات الأخرى من واردات غير أساسية و سلع محلية موجهة للتصدير فتخضع لسعر الصرف العادي ، إلا أن هذا الأسلوب صعب التطبيق في ظل شروط صندوق النقد الدولي ، التي تقتضي بعدم إمكانية تعدد أسعار الصرف.

المطلب الثالث: أنواع سياسة سعر الصرف .

تسعى السلطات النقدية إلى تخفيض من قيمة عملتها أو الرفع منها بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها مع توفر مجموعة من الشروط .

الفرع الأول : سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها:

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي.

1- مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل رفع و ارتفاع قيمة العملة، فارتفاع قيمة العملة يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة 1 ، و هذا يرجع إلى قوى العرض و الطلب في السوق و ليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل، أما رفع القيمة الخارجية للعملة فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض².

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية و شراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل .

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مدا حيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، و أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

2- أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة:

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر:

- لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض

¹ دوحة سلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

² غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2001 ، ص 154 .

- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلمة إستراتيجية.
- انخفاض القدرة التنافسية لسلم البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.
- فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية، إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.

3- شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة:

- لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن و تتمثل هذه الشروط في:¹
- يجب أن يكون مجموع مروّنات السعر للطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.
- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً و بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.
- في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظراً لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي و اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرراً على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

الفرع الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الخارجية و شروط نجاحها :

- تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري. و قد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان المدفوعات و بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة

1 وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص98 .

يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدة النقد الأجنبي و هذا ما يؤدي إلى تنشيط قطاع الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

1- مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10 % فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتناقص بمقدار 10 % مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية . فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال¹.

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية².

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل و تعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرارات و إجراءات تتخذها السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت .

ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة انخفاض العملة} = (\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}) / \text{السعر القديم للعملة}$$

¹ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 63.

² عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص 185.

2- أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

نظراً لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي:

2-1- معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج والعمل على إبقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمر الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعتها المتاجر بها، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري للدولة¹.

2-2- ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتجين المحليين و تخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، و على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج².

2-3- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:

إن ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة اليورو،... الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، و كمثال عن ذلك أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على العديد من عملات الدول النامية بنفس نسبة انخفاض الدولار.

2-4- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعريين في السوقين الرسمي و الموازي، مما ينتج عنه تراجع في الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

¹ دوحة سلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

² بلحشر عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

2-5- معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل و بالتالي تقليص من حجم البطالة.

2-6- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة:

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة¹.

وما يمكن استخلاصه هو أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات السعي نحو تقليص العجز الحاصل ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته.

3- شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
- استحباب السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية و الأمانية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع و الخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات ، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات،

1 صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 07 ، العراق، 2011 ، ص 91.

وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات¹.

4- آثار تخفيض قيمة العملة:

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أو متقدمة لما لها من آثار و نتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي و الخارجي و تتجلى هذه الآثار فيما يلي:

4-1- أثر التخفيض على الصادرات والواردات:

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

- **الأثر على الواردات:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية².

- **الأثر على الصادرات:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، و هذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

4-2- أثر التخفيض على مستوى الأسعار:

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية و ذلك من خلال:

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، فإن الأسعار سترتفع.
- إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة، خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا ضرورية فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار.
- إن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

¹ عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص 185.

² صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الجانب الأول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها.
الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص مما كانت عليه.

4-3- أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال:

من ضمن الأسباب الرئيسة والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير و تأجيل مستحقاتهم لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف¹.

4-4- أثر التخفيض على الدخل والتوظيف:

تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته.

4-5- أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية:

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا أو مدينا:

- حالة كون البلد المخفض لعملته دائئا: فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائده هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

- حالة كون البلد المخفض لعملته مدينا: ودفع ديونه والفوائد عليها بعملته البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادا لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض²

¹ بلحشر عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

² صبحي حسون الساعدي و إباد حماد عبد، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله أو لمعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزداد حجم كل من الصادرات والواردات ، إلى جانب زيادة حركة رؤوس الأموال.

يتم تحديد سعر الصرف كأبي سلعة وفقا لقوى السوق (العرض و الطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها.

وبمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمتها ومختلف النظريات المفسرة لها و مختلف السياسات المتبعة من طرف الدول كسياستي رفع قيمة العملة الخارجية و تخفيض قيمة العملة .

مقدمة الفصل الثاني

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً و التزمات يجب الوفاء بها اتجاه الغير و في تاريخ معين ، و من هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزمات و هذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات ، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي ، حيث نتناول في هذا الفصل ماهية ميزان المدفوعات و وعناصره و العوامل المؤثرة فيه ثم نتطرق إلى فكرة التوازن و الاختلال و تأثير تقلبات أسعار الصرف عليه لما في ذلك من أهمية خاصة عند تحليل ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : مفاهيم حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فتصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال ومن وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات الذي نحاول التطرق إلى ماهيته ونظريات اختلال وتوازنه.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات و أهميته.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية ، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، ولهذا نحاول إبراز مفهوم وأهميته التي يعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

1- تعريف ميزان المدفوعات :

و قد تعدد تعاريف ميزان المدفوعات ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى ، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة 1.
- و يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات و ميزان الدائنية و المديونية للدول والذي يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة 2.

- ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان ويسمى ميزان المدفوعات 3.
- ويعرف من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للمتغيرات في مكوناتها أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما ، و ذلك بسبب

1 عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 188 .

2 زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005 ، ص 44 .

3 محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 97 .

تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد ، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية الدول .

ومن خلال التعريفات السابقة ميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات : هو سجل منظم تسجل فيه قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما و المقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج ، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة و التزاماتها مع الخارج.

2- أهمية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يعطي صورة عن نشاط الدولة الاقتصادي من حيث¹:

- ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والمنتجات وغير ذلك.
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المعاملات ونوع سلع التبادل.
- يعتبر مرجع المعلومات و تتخذ على أمامه القرارات النقدية والمالية
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي.
- ميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة.
- إن المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي الوليد الطبيعي لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية.
- أما هيكل هذه المعاملات هي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته المنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العلمي والتكنولوجي.... الخ.

¹ موسى سعيد مطر و آخرون ، المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن ، 2003 ، ص15 .

ومن وظائف ميزان المدفوعات نجد¹:

- تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد للدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم ، و بتوفر على البيانات اللازمة يمكن الوصول لمزيد من التفاصيل عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة .
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات و الإجراءات المالية و النقدية في الدولة .
- تعتبر البيانات الواردة من ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية .

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات.

لقد جرت العادة على عرض ميزان المدفوعات في صورة جدول مقسم أفقيا و عموديا إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات المعنية .

وينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما²:

- 1- الجانب الدائن :** و يتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية كالصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.
 - 2- الجانب المدين :** و يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى كالواردات وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.
- و ينقسم التقسيم العمودي ميزان المدفوعات الحسابات التالية:

1- ميزان المدفوعات الجارية (الحساب الجاري):

يعرف ميزان المدفوعات الجارية بأنه : ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة و التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالنتاج والدخل ويقسم هذا الميزان إلى أربعة موازين فرعية و هي :

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

² دوحة سلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

1-1- ميزان التجارة المنظورة : و يسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري السلعي ، و يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة التي تتخذ بشكل تدفقات سلعية ، و هي التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة و هي ترتبط بالدخل و الإنتاج خلال تلك الفترة المدروسة .

1-2- ميزان التجارة الغير المنظورة: و يسمى هذا الميزان كذلك الحساب التجاري الخدمي ، و يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة التي تتخذ بشكل تدفقات خدمية أي غير مادية ، و هي التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة و هي ترتبط بالدخل و الإنتاج خلال تلك الفترة المدروسة .

1-3- الميزان التجاري: و يسمى هذا الميزان كذلك بالحساب التجاري ، و يضم كلا من ميزان التجارة المنظورة و غير المنظورة .

أما عن رصيد الميزان التجاري: فيمثل الفرق بين الصادرات والواردات، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كان رصيد الميزان التجاري موجبة أما إذا كان سالبا فهو يشكل عجزا في ميزان التجاري وتجدر الإشارة هنا إلى¹:

- FOB Franco à bord: التي تمثل أسعار الصادرات والواردات من السلع مضاف إليها مصاريف التحميل.

- CAF cout assurance fret: فتمثل التكاليف المتكبدة في نقل الصادرات والواردات من السلع من دولة إلى أخرى.

1-4- الميزان الخدمات: و يضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيّد في الإيرادات ، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيّد في المدفوعات، و يمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل واردات رصيد ميزان الخدمات².

1-5- ميزان التحويلات من جانب واحد : ويطلق على هذا الميزان كذلك حساب التحويلات من جانب واحد و يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة و الملزمة لجانب واحد ، و هي التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة و هي ترتبط بالدخل و الإنتاج خلال تلك الفترة المدروسة .

1 درقال يمينة ,دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير ,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية,جامعة تلمسان ، الجزائر ،2010-2011,ص 34

2 عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، 2003 ، ص 189.

2- ميزان رأس المال (حساب رأس المال)¹:

يعرف ميزان رأس المال بأنه : الميزان الذي و يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة و التي لا ترتبط بالدخل و الإنتاج خلال الفترة الزمنية المدروسة ، و لكنها ترتبط بالإنتاج و الدخل في فترة زمنية سابقة ، أو فترة زمنية لاحقة .
ويقسم هذا الميزان إلى أربعة أقسام هي :

2-1- ميزان رأس المال قصير الأجل: ويسمى كذلك حساب رأس مال قصير الأجل و يضم هذا الميزان ما يلي :

- واردات رؤوس الأعمال أي المعاملات الدائنة .
- صادرات رؤوس الأعمال أي المعاملات المدينة .

وهي التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية تكون أقل من سنة ، وهي لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة نفسها وإنما ترتبط بها في سنوات سابقة أو لاحقة .

2-2- ميزان رأس المال طويل الأجل: ويسمى كذلك حساب رأس مال طويل الأجل و يضم هذا الميزان ما يلي :

- واردات رؤوس الأعمال أي المعاملات الدائنة .
- صادرات رؤوس الأعمال أي المعاملات المدينة .

وهي التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية تكون أكثر من سنة ، وهي لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة نفسها وإنما ترتبط بها في سنوات سابقة أو لاحقة .

2-3- ميزان رأس المال: و يسمى كذلك حساب رأس المال و يضم هذا الميزان كل من ميزان رأس المال قصير الأجل و رأس المال طويل الأجل.**2-4- ميزان الذهب و الصرف الأجنبي:** و يسمى كذلك حساب الذهب و الصرف الأجنبي و يضم ما يلي:

- تحركات الذهب للأغراض النقدية
- التغيرات في الاحتياطي من العملات الأجنبية
- حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة و المدينة .

و تتم جميع هذه العمليات بين المقيمين و غير المقيمين خلال الفترة الزمنية التي تسجل فيها تحركات رؤوس الأموال في ميزان المدفوعات ، و أن معاملات هذا الميزان لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة وإنما ترتبط بها في سنوات سابقة أو لاحقة .

1 عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 198-199 .

3- حساب الاحتياطات الرسمية:

يمثل حساب رأس المال الرسمي و يتشكل من الفرق بين أرصدة القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية و أرصدة القطاع المحلي من الأصول الأجنبية و يسجل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في سنة معينة و ذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية في صافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات .

4- حساب السهو الرسمية:

من الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماما لمجموع البنود في الجانب الدائن و الجانب المدين، و في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضا للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات ميزان ، كما يعكس أيضا جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص¹ ،

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات .

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها²:

1- التضخم: إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظر لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2- نمو الناتج المحلي معدل:

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، و يحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

3- الاختلاف في أسعار الفائدة:

إن التغير في أسعار الفائدة ينتج عنه آثار على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4- سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية الصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

1 زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

2 بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64 .

المبحث الثاني : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات .

سنحاول في هذا المبحث التطرق مفهوم التوازن لميزان المدفوعات، و أنواعه وكذلك مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات و أنواعه و أسبابه و طرق تسويته.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه .

1- تعريف التوازن في ميزان المدفوعات :

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة.

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي .

2- أنواع التوازن في ميزان المدفوعات :

نجد نوعين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي¹.

- التوازن المحاسبي: وهو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، و نظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

- التوازن الاقتصادي: يشير إلى تلك الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.

1 محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره ، ص ص94-95.

المطلب الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات وأنواعه وأسبابه.

1- تعريف الاختلال في ميزان المدفوعات.

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة و مقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزاً أو فائضاً، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات و الاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

2- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

يتعرض مي ازن المدفوعات عادة للاختلال حيث نميز بين أنواع مختلفة، اختلال عرضي، اختلال موسمي، اختلال دوري و اختلال هيكلية¹ :

– **اختلال العارض** : وهو الاختلال الذي ينشأ عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة .

و مثال ذلك :العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خصوصا في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب – عجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية

– **الاختلال الموسمي** :يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات ،فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح ، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ، ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها الفائض في معاملاتها مع الخارج ، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز .

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة .

– **الاختلال الدوري** : تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج ، والكساد ، وينعكس أثرها على ميزان المدفوعات ، فهو تارة يحقق فائضا وتارة يحقق عجزا ، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 212-213 .

الاقتصادية ، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الدولية ولكن بشرط أن تكون الدولة التي تبدأ فيها التقلبات الدورية ذات أهمية في الاقتصاد العالمي .

والرواج الذي يحصل في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ، ومن شأن زيادة هذه الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع ، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها ، وبالمقابل فإنه في حالة الكساد يحدث العكس.

- الاختلال الهيكلي: يرتبط هذا النوع من الاختلال بهياكل الإنتاج و الدخل و التوظيف و يظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد، و يسمى باسم الاختلال المزمّن ، و الذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية طويلة الأجل .

3- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

عادة ما تواجه الدول ظروف معينة قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز أو فائض.

يمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في العناصر التالية¹:

- عوامل عرضية ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية، مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها، إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، و الاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها.
- عوامل يمكن التنبؤ بها ، و تجنبها في اغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية و المالية مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها و وارداتها ، وبالتالي على ميزان مدفوعاتها
- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ، حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة .
- التغيير في ظروف كل من العرض و الطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطني و توزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

1 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ، الأردن ، 2009، ص 263 .

المطلب الثالث : آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات .

تسعى مختلف البلدان إلى تصحيح و تسوية الاختلال في ميزان مدفوعاتها وتتبع عدة إجراءات و آليات لتسوية الاختلال في ميزان مدفوعاتها و من بين هذه الإجراءات ما يلي :

1- إتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الانكماشية:

إن إتباع مجموعة من السياسات النقدية و المالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق و الدخل القومي ، و التالي يؤثر على ميزان المدفوعات ، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ، و لديها العجز في ميزان مدفوعاتها ، و بالتالي فإتباع مجموعة من السياسات يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع و الخدمات، و هذا بدوره يخفض الواردات و يشجع الصادرات و يمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات ، و يتم تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بهدف تصحيح و معالجة الاختلال و العجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي¹ :

1-1- السياسة المالية عن طريق :

- تخفيض الإنفاق الحكومي .
- زيادة الضرائب .
- تشجيع الادخار .

1-2- السياسة النقدية عن طريق :

- عمليات السوق المفتوحة .
- الأسعار العليا للفائدة .
- المتطلبات العليا للاحتياطي .
- الأسعار العليا لسعر الخصم و إعادة الخصم .

و يتضح لنا أن الإجراءات السابقة تؤثر على تحسين الميزان الجاري لميزان المدفوعات من خلال :

- القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات .
- تحديد ما يمكن أن ينتج عن تخفيض الطلب الكلي من نقص في الواردات و زيادة في الصادرات.

2- تخفيض سعر الصرف:

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 209-210 .

إن تخفيض سعر الصرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات و مع ذلك الاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات من السلع و الخدمات ، أي على الحساب الجاري بميزان المدفوعات ، فبالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية ، و لهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات .

3- القيود المباشرة على المعاملات الخارجية :

ويتم ذلك من خلال :

- القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية كالرقابة على الصرف بمختلف أشكالها و وسائلها .
- القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب و الإعانات .
- القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستيراد و الاحتكار .

إن جميع هذه القيود تستهدف التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطرق مباشرة ، على عكس السياسات النقدية و المالية الانكماشية ، و تخفيض سعر الصرف الذي يؤثر على ميزان المدفوعات¹.

المبحث الثالث :: أثر تغيرات أسعار الصرف في ميزان المدفوعات.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات و آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات و أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات ، سواء الجارية أو الرأسمالية ، التي تظهر في الجانب الدائن ، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات و الذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية .

فنجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات . والتي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيم البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 211 .

ونجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن . تبدي التغيرات في سعر الصرف آثار على ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ،وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين و عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه و تشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية ، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسيا بالعملة الأجنبية¹ .

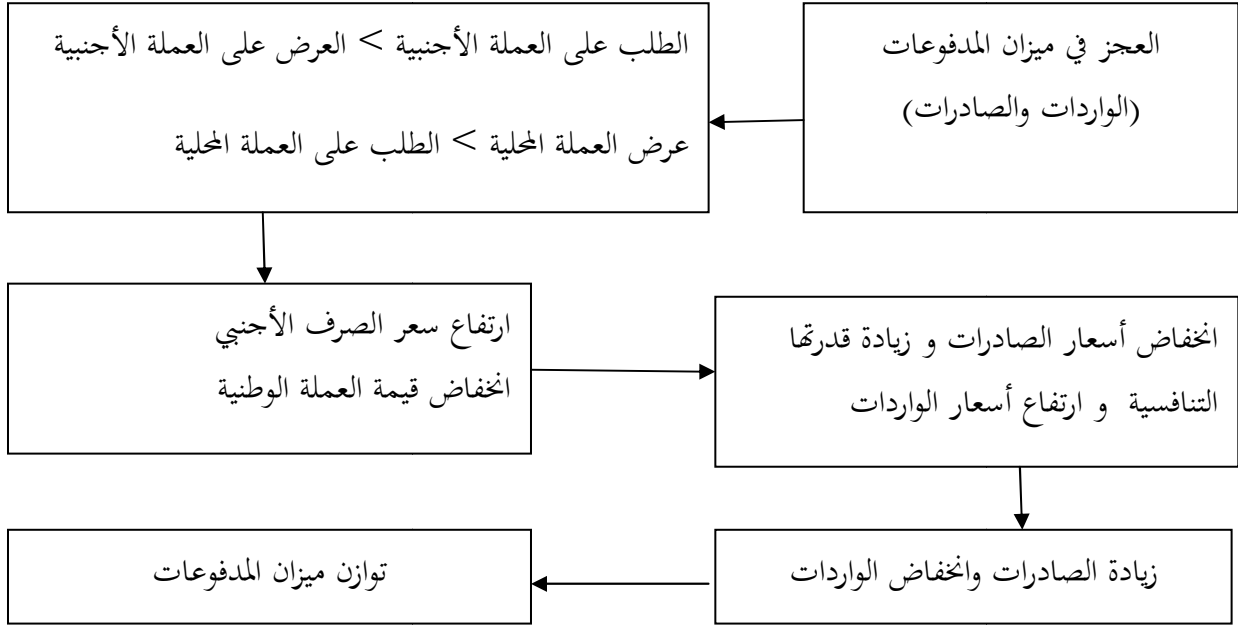
المطلب الثاني : آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات:

نجد من أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية ، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا لا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداتها وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود فائض فستقل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستنقص الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات، ونوضح ذلك في الشكل التالي (حالة العجز)

1 سليمان شيباني، سعر الصرف و محدثاته في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008-2009، ص

الشكل رقم: 02 - كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات



المصدر : محمد سيد عابد ، ، ص 35

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي:

في معظم الأحيان لا ترم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A ، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للكثير من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكثيرات المطلوبة منها . فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع والعكس بالعكس. لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يحتل ميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات و المدفوعات في البلد A .

وهنا تكون بين احتمالين : فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A ، و إما أن تنخفض قيمة عملة البلد A . أي سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

ويؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد في الخارج . وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A .

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج و تزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في ميزان المدفوعات للبلد A تناقصاً تدريجياً ثم يختفي بصورة نهائية .وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض و الطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري . لكنه في حالات معينة تكون مروونات الطلب على الواردات و الصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي . لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى . كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى¹ .

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصرف . لنفرض مثلا أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار و زيادة الدخل و الاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية .فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، و إما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

1 أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002 ، ص ص161-162 .

ومن هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري و رفع سعر الصرف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي .

ويمكن أن نتحدث عن إجراء آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف، و في هذا الإجراء تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في ميزان المدفوعات و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية . في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي .وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة¹.

1 أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

خلاصة الفصل الثاني.

لسعر الصرف دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الاقتصاد أو تنمية قطاع ما، خاصة سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة ولسياسات الصرف أدوات متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع و أحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد وبهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف. وما يمكن استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و أثر كبير على ميزان المدفوعات و تسوية اختلالاته ، وتحسينها، ولا يخص هذا الأمر دول معينة بل يشمل كل من الدول المتقدمة والنامية.

مقدمة الفصل الثالث

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية و النظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، فمن نظام ثبات أسعار الصرف فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة. ولقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة ازدادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري، و تم تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 ومرة ثانية سنة 1994، وهنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى القيام بإصلاحات لميزان المدفوعات و بذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و محاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها و بكل أنواعه لتسوية لميزان مدفوعاتها و الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لاسيما ذلك المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف، سوف نحاول في هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية لأثر تدهور قيمة الدينار الجزائري وكيف يؤثر سعر الصرف في الجزائر على ميزان المدفوعات و قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثالث : دراسة تحليلية لأثر تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر

سعت الجزائر إلى تحقيق توازن خارجي و ذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين الكفاءات واستخدام الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستقرار مع استعادة الجدارة الائتمانية الجزائر فقامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن هذا الهدف لم يتحقق إلا من خلال إتباع جملة من الإجراءات كتغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من أجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير وبدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد شكل الانزلاق التدريجي الخطوات الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار لإعطاء مرونة أكبر تسمح بالتصدي للأزمات الخارجية مع تحقيق قابلية التحويل الدينار وتدعيم تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على الخارج و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الأول : تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات و مراحل ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ما يلي :

1- المرحلة الأولى: نظام الربط عملة واحدة (بالفرنك الفرنسي 1964-1973)¹:

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بروتونودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا، عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و هذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، و هكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي و الذي يتطلب استقرار سعر الصرف، و

1 محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص ص 154-155

يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي .

- دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنك فرنسي أو فرنك فرنسي واحد = 0.888 دينار جزائري بين أوت 1969 و ديسمبر 1973 .

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار - 4899. المخطط الرباعي الأول 1970-1973 .

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتونودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعومة) ، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

2- المرحلة الثانية: نظام الربط بسلة عملات (1974-1986):

مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي و إلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، وكان الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية. واستعمل الدولار كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة¹.

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص 258

و نظرا للعوائد البترولية المعتبرة (ارتفاع الأسعار البترولية لسنة 1973) وفي ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما عجل بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة تعديل الدينار: (1986-1994):

3-1- من سبتمبر 1986 إلى غاية مارس 1987:

أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987¹.

3-2- من نهاية 1987 إلى غاية 1994 :

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية. وقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار بطريقتين هما:

3-2-1- الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب وطبقت هذه الفترة من نهاية 1987 إلى بداية 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,9 دج/دولار في نهاية سنة 1987 إلى 17.7 دج/دولار في نهاية مارس 1991، واستقر معدل صرف الدينار عند هذا المستوى طيلة الأشهر الستة التالية، قبل اعتماد التخفيض الصريح طبقا لما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية **stand-by**.

3-2-2- التخفيض الصريح: اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية أيلول 1991 قرار بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ولقد استقر سعر صرف الدينار لغاية شهر ماي 1994، وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ: 10/04/1994 وبدون سابق إنذار أجرى تعديل طفيف لم يتعدى 10% تمهية

1 حورية مغربي، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 72.

لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994، وذلك بنسبة 04%، وبهذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 دينار للدولار¹.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة بعد 1994:

تم تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 و إلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك المركزي يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلي البنوك التجارية و البنك المركزي العارض للعملة الصعبة، و يتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة إرتكازية . ونظرا أهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين البنوك في 02/01/1996 كبداية لتبني نظام التعويم الموجه و الذي من خلاله أصبح الدينار خاضع لقوى العرض و الطلب في السوق بين كل من البنوك التجارية و البنك المركزي و المؤسسات المالية، مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور . فبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف للدينار الجزائري بأكثر من 20 % ، وتبعه انخفاض يقدر ب % 13 بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى 2002 كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على تخفيض في قيمة الدينار بمعدل % 2 و % 5، و هذا بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في السوق. و خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 قام بنك الجزائر في ديسمبر من نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل حدود 72.65 دج الدولار، وهذا من أجل ضمان استقرار الاقتصاد الوطني و حمايته من آثار الأزمة.

نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014، تعتمد السلطات إلى إجراء خفض الدينار بغية رفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار،حي تراجع قيمة الدينار من 80.58 دج / دولار في 2014 إلى 100.69 دج/دولار في 2015 بمعدل انخفاض قدره 25%².

المطلب الثاني : سياسات سعر الصرف في الجزائر.

¹ كريم جودي، السياسات النقدية في الدول العربية، إصدارات معهد صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000، ص 314 .

² عبود عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة التعويم وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهم بالتفصيل.

1- سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر :

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتتها كل مرحلة من هذه المراحل .

1-1- نظام الرقابة على الصرف في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10 :

وقد كانت هناك عدة مراحل هي :

1-1-1- تطور الرقابة على الصرف في الجزائر خلال الفترة 1965 الى 1986:

في هذا الفترة عرفت سياسة الرقابة هنا ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

-المرحلة الأولى 1962-1970 : كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في¹ :

- **التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال:** وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي بين 1962-1963 بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.
- **نظام الحصص :** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية و الإدارة الجيدة للعملة، وحماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

¹ .محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره ، ص 581 .

- الاحتكار : وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج و ذلك بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية.
- الاتفاقيات الثنائية : من أجل توسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية.
- المرحلة الثانية 1971-1977 : تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:
 - تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره و استقلاله تجاه العملات القوية.
 - جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق و الأسعار العالمية.
- المرحلة الثالثة 1978-1986: تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور قانون 78-02 و المتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير و الاستيراد و الاتصال المباشر بالمصدرين والمنتجين في البلدان التي تربطها مع الجزائر اتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر ، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية للمؤسسات العامة خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982، و استعادة المصارف التجارية و البنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في إعداد التشريعات و التنظيمات و تقييم العملة الوطنية وآثارها وذلك بعد صدور القانون 86-12 في سنة 1986.
- 1-2- نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 :

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرة الأخيرة . بعد ذلك صدر قانون النقد و القرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون ، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد .

البنك المركزي من خلال قانون النقد و القرض أصبح يعرف ببنك الجزائر ، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، و لا لمراقبة مجلس المحاسبة ، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية و مالية جديدة ، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 10/90 كما يلي:

 - تنظيم التداول النقدي
 - مراقبة و تنظيم الصرف.
 - تسيير المديونية الخارجية

- شروط فتح مكاتب خاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف و تنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الافتراض مقرها في البنك المركزي و مهمتها مراقبة القروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين دولار و في سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك و وفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها للعمليات الأجنبية بيعا و شراء و تساهم بما نسبته 50 % من عائدات الصادرات من غير المحروقات ، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق و الفوائد السائدة في سوق المالية الدولية¹.

2- سياسة التعويم للدينار الجزائري:

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995 ، و تمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية و تمرينا للمصارف و مهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق . بدأ البنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996 ، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعمليات الصعبة، و سوف نتطرق لسوق الصرف ما بين البنوك للدينار كما يلي :²

2-1- سوق الصرف ما بين البنوك للدينار :

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها فعليا في يناير 1996 و عليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا و شراء و تسلم ما نسبته 50 % من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الأجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي، مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، وفي إطار جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للعمليات الجارية سمح للبنوك التجارية بالتحويل ضمن حدود معينة ومحددة.

1 هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

2 مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005-2006، ص 85.

2-2 - الدينار الجزائري و ظاهرة الخوف من التعويم:

مما سبق عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولين عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وأيضا الأورتودكسية الجديدة وهي تدعيم الثنائية القطبية و التوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى و الاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وهنا يمكن أن تناقش مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا كما يلي¹:

- من زاوية ميزان المدفوعات.

- من زاوية تسيير الاحتياطات

- من زاوية مقاومة الصدمات.

2-2-1 - من زاوية ميزان المدفوعات:

من خلال الإحصائيات إن رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي 1999 و 2000 بـ 4.18 % مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة بـ 13.08 % ، كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97 % من صادرات الجزائر، وهي متأثرة أيضا بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبتروول وهذا دائما يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات سنة 2008 من خلال الارتفاعات الحاصلة من 2002 إلى غاية 2008 من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002 ورغم هذا التزايد إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهد ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار أمريكي إلى 72,61 دينار لواحد - الدولار ، أما بالنسبة اليورو فقد

1 سمير آيت يحي، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة تبسة -الجزائر، 2011 ، ص67.

شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75,34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100.27 دينار لواحد يورو سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدينار للدينار الجزائري وتتحجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار. وهذا ما لا يتوافق مع مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري.

2-2-2 - من زاوية تسيير الاحتياطات:

من حيث احتياطات الصرف الرسمية الجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متواصلة وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي. وهذه الزيادة كانت نتيجة للتحسن المستمر لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، وهذا السلوك من الاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) وليس العائم، وذلك أن النظريات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطات الصرف تكون معدومة، وسعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وكلما كانت التدخلات في السوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود وابتعد عن التعويم.

2-2-2 - من زاوية مقاومة الصدمات:

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم العربي حالة ركود) وهذه الصدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات والواردات، وهو ما حدث للجزائر من انخفاض الصادرات عام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع سعر البترول وأصبح سعر البترول في تنازل فنتج عن ذلك انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار فقط سنة 2009 وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود بها الأزمة المالية العالمية)، وهنا يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو

نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد يقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهذا ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008-2009، والذي يميز التعويم المدار عن بقية الأنظمة أنه يكون دون إعلان للدينار مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فمسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته.

3- سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري :

لقد مرت الجزائر بمرحلة حرجة فيما يخص تسيير الدينار وذلك في فترة التسعينات، حيث تعرضت لضغوط كبيرة وهي عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، ارتفاع المديونية الخارجية الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها. فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وفي سنة 1991 قامت الجزائر بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري حيث انتقل سعر الصرف من 8.93 دج سنة 1990 إلى 18.47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد. والهدف هو أخذ الدينار إلى سعر أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، من أجل تقليص خسائر العملات الأجنبية الناتجة عن تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، وتحقيق تقارب بين السوق الرسمي والموازي. والهدف الأساسي هو الوصول إلى قابلية تحويل الدينار الذي يفترض نهاية الرقابة على الصرف، لتكون النتيجة النهائية تحقيق توازن خارجي.

وأعدت الجزائر التخفيض سنة 1994 كون التخفيض الأول لم يحقق النتائج المرجوة (تسوية ميزان المدفوعات) لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، كان هذا التخفيض أكثر أهمية و جاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي سنة 1994 بحوالي 50% على مرحلتين:

الأولى : في مارس /أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار.

الثانية : في نهاية سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار.

و استمر انخفاض قيمة الدينار خلال فترة التعديل الهيكلي، التي خسرت فيها أكثر من 150% من قيمته

حيث انتقل من 41 دج /\$ في نهاية ديسمبر 1994 إلى 60.7 دج /\$ نهاية 1998. ولم يتوقف التخفيض عند هذا الحد، حيث استمر خلال السنوات التالية بالرغم من الارتفاع الطفيف لأسعار النفط.

كما قامت السلطة النقدية بتخفيض آخر في جانفي 2003، حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، أي أنه بلغ 79.72 دج لكل دولار وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة في السوق السوداء.

المطلب الثالث : سوق الصرف الرسمية و الموازية في الجزائر

1- سوق الصرف الرسمية:

تعتبر سوق الصرف سوقا ما بين البنوك و المؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف سواء بيعا و شراء العاجلة و الآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية في التحويل، وهي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري وبكل حرية وفق قانون العرض و الطلب على العملات الأجنبية. وعليه سوف نتطرق إلى العمليات و الالتزامات و تنظيم و تسيير سوق الصرف ما بين البنوك وهي كالتالي¹:

1-1- العمليات في سوق الصرف:

يرخص للبنوك و المؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، والتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك.

1-2- الالتزامات في سوق الصرف:

تلتزم البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين باحترام النسب المحددة لكل عملة أجنبية، وعندما تتدخل البنوك و المؤسسات في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم و بمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

1-3- تنظيم و تسيير سوق الصرف:

أنشأ بنك الجزائر في ديسمبر 1995، الإطار التنظيمي لسوق الصرف، وبدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقا من 1996/02/01.

وقد تم إصدار مجموعة من اللوائح و التعليمات المنظمة لها منها:

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 1995/02/23. و المتعلقة بتعديل و استبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 1992/03/22 و المتعلقة بمراقبة الصرف الأجنبي.

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 81

- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 1995/12/23 . و المتعلقة بسوق الصرف.
- اللائحة رقم 95-78 المؤرخة في 1995/12/26 . و المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.
- اللائحة رقم 95-79 المؤرخة في 1995/12/25 . و المتعلقة بتنظيم و تسيير سوق الصرف.

1-4-4- تجزئة سوق الصرف الجزائري :

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري إلى نوعين أساسيين هما¹ :

- سوق الصرف ما بين البنوك العاجل.

- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

1-4-4-1 سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

سوق الصرف ما بين البنوك العاجل هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة، وعمليات الصرف العاجلة من خلالها يتفق طرفان باستبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل، ويكون تسليم العملات الأجنبية بصفة عامة في اليوم الثاني من الافتتاح تبعا لنهاية العملية، وأحيانا يمكن للأطراف أن تتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الافتتاح تبعا لتاريخ نهاية العملية.

- التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

التسعيرة المستعملة في الجزائر هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة، والتي تستعمل من أجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري بمقابل العملات الأجنبية الأخرى.

- العمل بنظام التثبيت في الجزائر:

عملية التثبيت عبارة عن نظام تسعيرة بالمزايدة يعتمد على جلسات يومية يجتمع فيها ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر ، هذا النظام الجديد لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري و المعتمد بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994 ، أدى إلى تعجيل عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي . إن

1 محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص ص 143-145 .

بلوغ مرحلة القيام بعملية التثبيت تعتبر مرحلة هامة في برنامج التوازن العام وفي إصلاح نظام تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.

ينظم بنك الجزائر مع المتدخلين من البنوك الجزائرية التجارية من 1995/12/29 جلسات لتثبيت سعر الصرف الدينار الجزائري. وهناك عوامل يأخذها بنك الجزائر بعين الاعتبار تدخل في عملية تحديد سعر الصرف الأدنى أو الأعلى الذي تباع به العملات الأجنبية للبنوك التجارية، هذه العوامل هي تحويل المداخيل من صادرات المحروقات قبل افتتاح الجلسة، احتياطات الصرف تسديد الديون، طلبات البنوك الأولية و تطور أسعار الدولار الأمريكي في سوق الصرف الدولي مقابل العملات الرئيسية.

- تحديد سعر الصرف:

لا يجب أن يتضمن سعر الصرف المختار على بخس أو مغالاة في قيمة العملة دون مبرر، أو أن يمثل تباعدا كبيرا عن السعر السائد في السوق، إن الهدف من عملية التثبيت على الأرجح هو وقف الانخفاض الشديد في قيمة العملة، وفي هذه الحالة ستؤدي هجمات المضاربة التي كانت السبب في خفض قيمة العملة، إلى تصحيح معظم أو كل المغالاة السابقة في سعر العملة، وسعر الصرف السائد قبل إنشاء نظام التثبيت في الجزائر لم يكن يشكل تهديدا للقدرة التنافسية.

وتتم جلسات التثبيت لدى بنك الجزائر على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رقابة بنك الجزائر المشارك في هذه الجلسات، إضافة إلى ممثلي البنوك التجارية المقيمة، كما يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن كل عملية فتح جلسات التثبيت عن سعر الصرف أقصى ومبلغ العملات الصعبة المقيمة بالدولار الأمريكي، ويتم التذكير بالتسعيرة السابقة أما مبلغ العرض فيحدد حسب الهدف المحدد لسعر الصرف.

في حالة كون العرض يساوي الطلب، يعلن سعر الصرف في اختتام الجلسة، كما أن التخلي عن النظام الإداري لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري و استبداله بنظام شبه حقيقي يعتمد في تحديده لسعر الصرف على ميكانيزمات السوق، سيسمح بتوحيد السوق¹.

1-4-2- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل: سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة، حيث يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر

¹ محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الصرف الآجل، وتسلم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الاستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة.

ولقد تميزت سنوات التسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسايمة لميكانيزمات اقتصاد السوق، ولم يهمل المشرع الجزائري هذا الجانب، حيث أقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في إطار سوق الصرف البنكي إذ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف:

- ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 07/91 ل 14/08/1991 و المتعلقة بقواعد و شروط الصرف رقم 24 الصادرة بتاريخ 25 مارس 1995 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل، وتسليم إحدى أو كلا العمليتين المتبادلتين (دينار - عملة صعبة) في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى أجل الاستحقاق.

- تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه إنجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية و العملات الصعبة القابلة للتحويل، فحسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية و المؤسسات المالية في سوق البنكي للصراف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر ، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصراف لأجل في التعليم رقم: 95/79 الصادرة في ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم وتشغيل السوق البيني للصراف في مادته الخامسة، على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عمليتين بسعر الآجل و التسليم الفعلي بعد 3 أيام.

2- سوق الصرف الموازية في الجزائر:

إن مراقبة الصرف تعد طريقة مستعملة لتحقيق أهداف منها حماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال في ميزان المدفوعات . ولكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف ، تساعد في هروب الأموال إلى الخارج ، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي (يستعمل مصطلح السوق السوداء أو السوق الموازي أو السوق غير الرسمي) و هي سوق هيكلية أين يتواجه فيه بانتظام العرض و الطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف الموازي . و يعود ظهور مثل هذا السوق إلى عدة عوامل سنحاول التطرق إليها.

2-1- أسباب ظهور سوق الصرف الموازية :

- فرض قيود في المبادلات مع الخارج.
- تحديد حصص الاستيراد و منع استيراد بعض المنتجات ذات النوع الرفيع.
- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي الذي بدأ بقطع الغيار، الأجهزة الالكترونية مرورا بسلسلة من الأشياء التي لا ينتجها الوطن إلا قليلا و التي يرتفع الطلب عليها بنسبة فائقة، ولذا ظهر السوق الموازية كحق من حقوق المستهلك لتحقيق حاجياته التي يعجز السوق الوطني عن تلبيتها.
- كما تعتبر المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني، سببا آخر في توسع السوق الموازية و هذا بمراقبة كمية و نوعية السلع المستوردة. و كذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال مع الخارج.
- كما ساعد تدهور أسعار البترول في سنة 1986 بتأزم الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و بذلك نقص المداخيل من العملة الأجنبية % 56.5. لدى الدولة و لهذا توجه الأفراد و كذا المؤسسات الخاصة باللجوء إلى السوق السوداء لتلبية حاجاتها من العملة الأجنبية سواء للقيام بعمليات تجارية أو لتعزيز أصولهم النقدية بهذه العملات نظرا لفقدان الثقة في العملة الوطنية.
- من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي أيضا هي قلة و ندرة العملة الصعبة فيصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة الأمر الذي يدفع بالراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.
- **2-2- محددات سعر الصرف في السوق الموازية:**
- إن السوق الموازية للعملة الصعبة سوق حر أين يتحدد سعر العملة الأجنبية بحرية عن طريق القاعدة الكلاسيكية للعرض و الطلب على العملة.
- لذلك السوق الموازي مرتبط مع أي عملة أجنبية فالجزائر مثلا إذا كانت تربط عملتها الدينار بالأورو. هذه العملة تلعب دور في وحدة الحساب، و بذلك كل عمليات التبادل تتم بالعملات الصعبة خارج الأورو، فإذا أردنا أن نتقدم عند عميل للسوق الموازي قصد بيع الدولار الأمريكي مثلا، فعلينا تحويله إلى الأورو طبقا للسعر المعلن عنه من طرف البنوك. فهو سوق مرتبط مع الأورو كوحدة أساسية للحساب. و السوق دائما يتكون من عرض و طلب على سلعة مهما تكن، و فيما يخص السوق الموازي فمجموعة القيود المفروضة من طرف سياسة الصرف تخلق الطلب على العملة بطريقة الدفع الخارجي فالطلب يخلق العرض. وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم محددات العرض و الطلب :

2-2-1- محددات العرض : إن عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق الصرف الموازية يمكن أن تأتي من عدة مصادر:

- تحويلات العمال المهاجرين.
- التقييم الزائد لفواتير الاستيراد و عمليات التهريب.
- رصيد السياح الأجانب.
- توظيف الأموال في الخارج للمقيمين.
- عائدات التوظيف الإجبارية المقيمة بالعملات الأجنبية.
- عائدات حسابات الودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين

2-2-2- محددات الطلب: وسائل الدفع الخارجية لسوق الصرف الموازية تخدم تغطية ما يلي:

- الواردات الغير شرعية خاصة الموارد الاستهلاكية.
- سياحة المقيمين و تنوع الأموال النقدية و المدفوعات غير المنظورة .

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري

تبحث الجزائر ككل الدول إلى المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها و ذلك بالقيام بإجراءات و تدابير و هذا من خلال مراعاة خصائصه و تطور وضعيته و أرصدته.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري - وبالتالي ميزان مدفوعاته - بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في: التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية. التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة

ومنها ما هو عن نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي :

1- عدم استقرار أسعار الصادرات : تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات. لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير. و هو ما يؤثر على تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فعندما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية وإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايدة، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

2 - انخفاض معدل التبادل الدولي : يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي (P_x/P_m). للدول النامية عموما فيما يلي :

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقررري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية : تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها - كما سبق الإشارة إلى ذلك - وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الإستراتيجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يركز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري و أرصدته.

لقد عرفت فترة التسعينات جهدا مبذولا من قبل السلطات بغية إصلاح الاقتصاد الوطني، وهذا باعتماد برامج إصلاح مدعومة من طرف المنظمات المالية الدولية، و كانت جلها تهدف إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن التخطيط المركزي، إلا أنها لم تستطع تخليص الاقتصاد الوطني هيمنة المحروقات الأمر الذي انعكس على وضعية ميزان المدفوعات و اله بقيت رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و فيما يلي سنحاول تتبع تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال أرصدته خلال الفترة 1990- 2015¹ :

1- على مستوى الميزان التجاري: في بداية التسعينات عرف الميزان التجاري الجزائري رصييدا موجب ل لكنه متناقص، وفي سنة 1994 سجل عجز يقارب 260 مليون دولار، حيث صادفت هذه السنة تخفيض في قيمة الدينار بمقدار % 40.17، كما يظهر استمرار العجز في المدى القصير سنة 1995. بسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد و امتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة، ومع استفادة الجزائر من قروض في ظل اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي ساعد على انتعاش الميزان التجاري، وكذا ارتفاع أسعار البترول و تحسن قيم الدولار حيث حقق

¹ عبود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 181.

فائض مستمر منذ سنة 1996 ما عدى 1998 نتيجة انخفاض اسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها وفي سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية و تأثيرها على الطلب العالمي للنفط، ففي سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري مع تلاشي تأثيرات الأزمة ، ليعود الانخفاض مع سنة 2014 و 2015 بسبب تراجع عائدات النفط.

2- على مستوى حساب رأس المال:

عرف هذا الحساب انساب تدهورا من 1990 إلى 1991 ليتحسن سنة 1992 ، 1993 بالرغم من رصيده السلبي، ليعرف تفاقم سنتي 1994 و 1995 . ثم يتحسن نوعا ما في السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 1998 و يعود هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وقد كان التحسن محسوس حيث قدر ب 0.8 مليار دولار ما بين سنتي 1996 و 1995 و يعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1.63 مليار دولار ، ليعرف العجز بعدها استمرارا وتوسعا إلى أن يصل 11.22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي و التي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة، و تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2008 تعتبر المرة التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة اله قدرت ب 2.33 مليار دولار في هذه السنة، ليستمر الرصيد بعدها بقيم موجبة إلى غاية سنة 2012، أين سجل عجزا بمقدار 0.25 مليار دولار و يكون سالبا في السنوات التي تليها 2013، 2014، 2015.

3- على مستوى الرصيد الكلي لميزان المدفوعات :

يمكن القول عن تطور أرصدة و ميزان المدفوعات الجزائري أنه عرف وضعية غير مستقرة و متذبذبة، انتقل فيها من الفائض إلى العجز و كان أسوأ عجز في سنتي 1994 و 1995 و يرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في سعر برمبل النفط خلال هذه السنوات، ثم يعرف بعدها تحسنا بداية من سنة 2000 تزامنا مع انتعاش أسعار النفط و الذي رفع حصيلة الصادرات النفطية و زاد من تراكم احتياطي الصرف، و في سنة 2009 سجل الرصيد تقهقر و انخفاض إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراجع أسعار النفط وتراجع حصيلة الصادرات، ثم يتحسن بعدها في سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 ويعود إلى العجز في 2014 و 2015 بسبب تداعيات أزمة أسعار النفط الأخيرة في الأسواق العالمية¹.

¹ عبود عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 182.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة : 2016-2000 .

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصراف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، وبنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق، ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016 - 2000) يمكن عرض الجدول التالي:

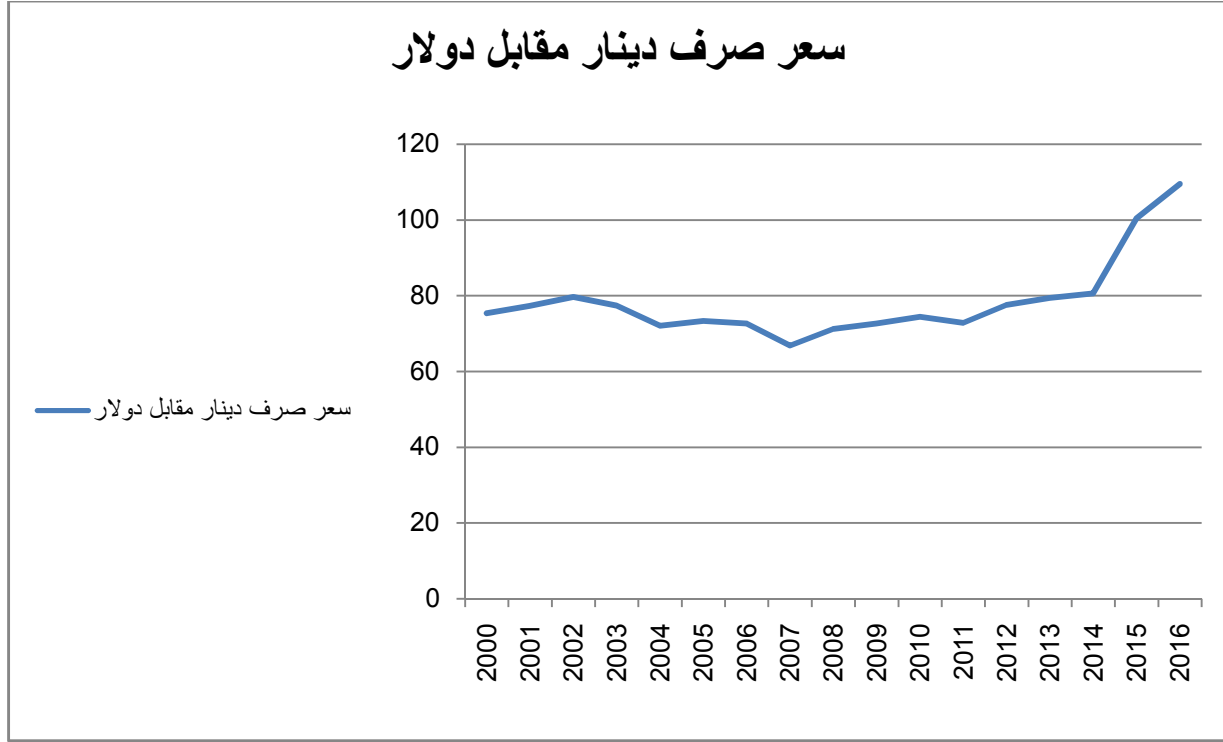
الجدول رقم(01) يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2016)

وفي ما يلي جدول يوضح لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة : 2000 - 2016.

الجدول رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2016-2000.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر الصرف	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2015-2010-2005



الشكل رقم: 03 يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2016

من الجدول والبيان السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1- في الفترة الممتدة 2000-2002 :

استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002 ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 انخيار برجيّ التجارة العالميين وضعف قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

2- الفترة الممتدة من 2003 - 2004 :

شهدت أسعار البترول تحسنا كبيرا، فانقلبت من 29.0 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 38.7 دولار للبرميل سنة 2004 ، هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية و بالتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 و إلى 72.06 دج سنة 2004

3- الفترة الممتدة من 2005 - 2007: استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من من 73.36 دج إلى 66.82 دج بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية.

4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدتها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 62.2 دولار للبرميل بحلول سنة 2009، وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010

5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات أسعار الصادرات والواردات.

6- الفترة الممتدة من 2010-2014 : يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر من حيث التصدير.

7- فترة 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في قيمة الدينار مقابل الدولار من 80.56 دج سنة 2009 إلى 100.46 دج سنة 2015 لتصل إلى 109.47 دج سنة 2016 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث قدر سنة 2016 ب 43 دولار للبرميل، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة والتي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط في السوق العالمية، وخاصة أسعار النفط الجزائري التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، وأيضاً سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي 1 :

- سماح السلطات النقدية بالتراجع التدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط،

- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة التعويم المدار منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.
- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.
- استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في وقت انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في قيمة الدينار مثل الأزمة المالية، أزمة الأورو و أيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية منها ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

المطلب الثاني: تحليل أثر تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات

خلال فترة الدراسة .

يكون تحليل أثر تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات و أرصدته من خلال تحليل اثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري و ميزان رأس المال و على ميزان المدفوعات ككل.

1- تحليل اثر تدهور (تخفيض) سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري:

يتكون الميزان التجاري من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فان تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري يسبب اختلال في حجم الواردات و الصادرات على حد سواء¹. والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار.

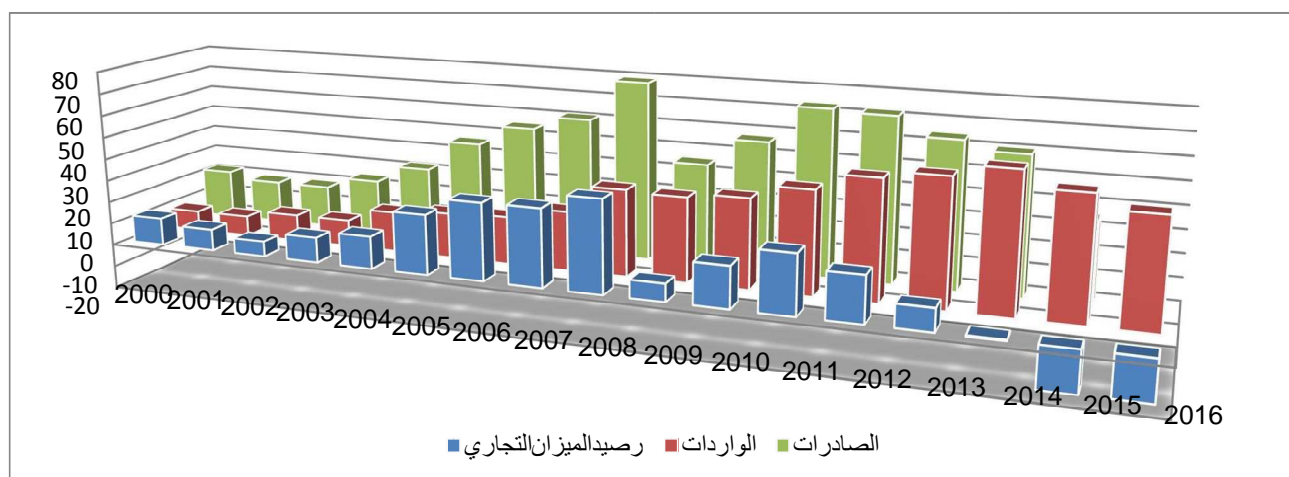
¹ نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص 215 .

الجدول رقم (02): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الإجمالية	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.38	54.74	60.59	78.56
صادرات محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.194
صادرات خارج المحروقات	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.395
واردات	-9.35	-9.48	-12.01	-12.32	-17.95	-19.57	-20.68	-26.35	-37.99
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.596
أسعار البترول (برميل/\$)	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الصادرات الإجمالية	45.18	57.09	72.88	71.736	64.377	59.996	34.56	28.883	
صادرات محروقات	44.415	56.121	71.661	70.583	63.816	58.462	33.081	27.102	
صادرات خارج المحروقات	0.771	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667	1.485	1.78	
الواردات	-37.402	-38.88	-44.94	-51.56	-54.99	-59.67	-52.649	-46.727	
رصيد الميزان التجاري	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-	-17.844	
أسعار البترول (برميل/\$)	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	49	
سعر صرف دج/دولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر. 2005، 2010، 2015.



الشكل رقم: 04 تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر. 2005، 2010، 2015.

من خلال الجدول والبيان السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط

التالية:

1- الصادرات:

نلاحظ من الجدول ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال فترة الممتدة من 2000-2008. حيث سجل 18.71 مليار دولار عام 2002 ليواصل ارتفاع لغاية 46.38 مليار دولار سنة 2005 لتصل قيمته 78.59 مليار دولار سنة 2008، أما سنة 2009 سجل انخفاضا كبيرا قدر ب 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على اقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار سنة 2010 لتصل إلى 72.58 مليار دولار سنة 2011، نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4%. لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية 2016، وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات، وخاصة سنتي 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في حصة الصادرات الجزائرية، وصل إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى منافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصة الإجمالية للصادرات.

2- الواردات:

من خلال الجدول والبيان نلاحظ أنه في الفترة 2000-2014 عرض قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 ب 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل ب 28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر ب 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب

عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عن تحويلها للدولار 1. وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية والسلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذها الحكومة، لتعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و2016 حيث قدرت سنة 2015 ب 52.649 مليار دولار وسنة 2016 ب 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل ب 53.1 دولار وسنة 2015. و 49 دولار سنة 2016. والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجة للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وخطر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية الدولية و الاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهرب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قل عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي.

أما فيما يخص العلاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر الصرف الدينار.

3- الميزان التجاري :

يمكن تحليل تطور الميزان التجاري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد

الميزان التجاري في النقاط التالية:

- سجل فائضا طور فترة (2005-2014) حيث حقق 21.65 مليار دولار لسنة 2000، مع انخفاض طفيف للفائض سنة في سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتدابيرها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مذل وقود النفاثات و الديزل 2 ، ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له لسنة 2008 وقدرت ب 40.596 ويرجع هذا الفائض أساسا للارتفاع الطلب على الواردات كسلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وزيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الأوبك.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 304.

2 بوزيد بوزنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة الجزائر خلال فترة 1999-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد وتخصيص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2014-2015، ص 199.

الفترة - في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية لكنه عاد للارتفاع في (2010-2012) بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال فترة (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

- أما سنتي 2015 و2016 عرف الميزان التجاري رصيда سالبا حيث سجل عجزا بقيمة 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث يصل رصيда سالبا أيضا يقدر ب: 17.844 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام ب 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 منتقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط الصغريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تحقيق قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

ويتضح أيضا من خلال البيان بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات والصادرات:

1- عدم استجابة الصادرات بسبب عدم المرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طول فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر لسياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونة لكن نلاحظ أن صادرات الجزائرية النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن فسياسة سعر الصرف الدينار ليس بها أي تأثير على الصادرات الجزائرية بسبب هيكلها الرئيسي الذي يستجيب لسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية، (سبب أزمة الإنتاج) فهي شبه معدومة.

2- إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

بالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول وفي الأخير نستنتج أن أثر

التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) التي تعط أثمارها.

2- تحليل اثر تدهور (تخفيض) سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد حساب رأس المال:

عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها ومجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها: خاصة في القطاعات خارج المحروقات، بغية رفع تنافسيه اقتصادها والقضاء على عجز حساب رأس المال والمعرفة مدى تحقيق الجزائر لأهدافها، ولقد شهد كل من الدين الخارجي وحساب رأس المال تطور ملفتا خلال الفترة (2015-2016) وسيتم من خلال ما يلي ملاحظة أهم المتغيرات التي طرأت على كل منها وتفسير علاقتها بسعر الصرف الجزائري.

و لإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الجدول التالي:

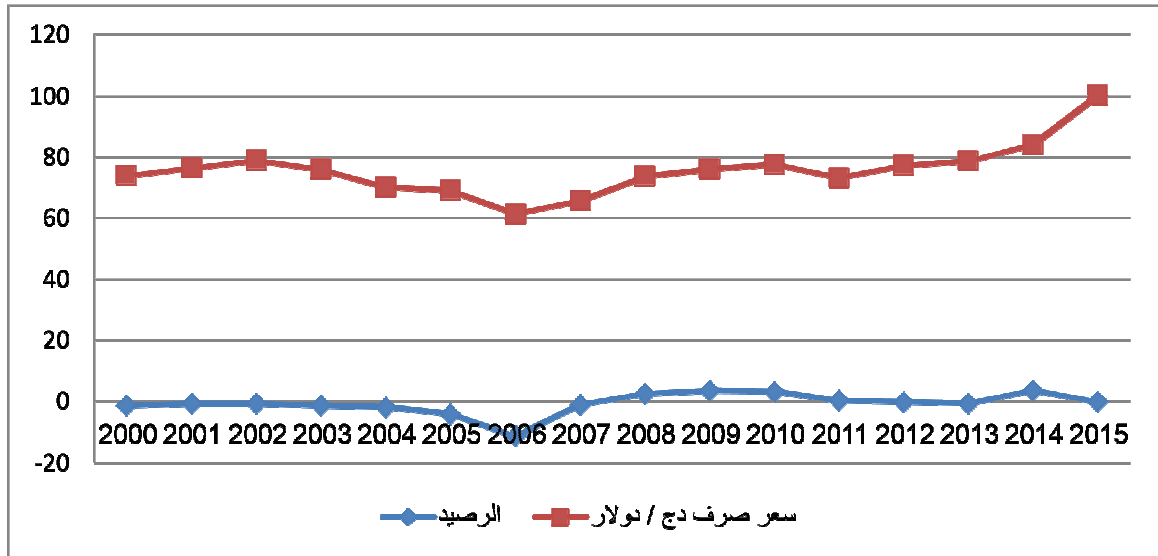
الجدول رقم (03): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2016/2000

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05
سعر صرف دج /دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرصيد	2.54	3.45	3.18	0.36	-0.25	-0.61	3.55	-0.061
سعر صرف دج/دولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر. 2005، 2010، 2015.

الشكل رقم: 05 تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2000 - 2015



المصدر: من إعداد الطالبان استنادا إلى الجدول أعلاه .

نلاحظ من الجدول والبيان سابقا أن:

- رصيد حساب رأس المال سجل عجزا مستمرا خلال الفترة 2000-2007 بسبب تدهور حساب رأس المال الصافي والناجم أساسا عن سداد خدمة الدين التي كانت تمثل 70% من رؤوس الأموال الرسمية بالإضافة إلى أن المكون الثاني لهذا الحساب متمثلا في الاستثمارات المباشرة الأجنبية قد سجلت مستويات ضعيفة جدا خلال هذه الفترة كما تم إظهار ذلك سلفا ، وهذا مالا يساعد على زيادة الطلب على السلعة الوطنية وبالتالي تبقى قيمتها متدهورة الأمر الذي انعكس سلبا على استقرار الالتزامات المتعلقة أساسا بالمدىونية الخارجية ، ففي سنة 2002 سجل حساب رأس المال عجزا يقدر ب 0.71 مليار دولار حتى وأنه يبقى أقل ارتفاعا من ذلك المسجل في السنوات السابقة، إلا أن هذه الوضعية تعكس أساسا استقرار المدفوعات الخاصة بالمدىونية الخارجية ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية التي خصت أساسا قطاعي المحروقات والاتصالات- تسديد الدفعة الأولى من الرخصة الثانية - التي تراجعت نوعا ما
- أما خلال الثلاث سنوات الأخيرة ارتفع العجز ليصل إلى 3.04 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.37 سنة 2003 مليار دولار سنة 2003 وذلك نتيجة لارتفاع القروض الصافية التي وصلت إلى 2.37 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.38 مليار دولار سنة 2003 ليصل العجز سنة 2005 إلى 1.94 مليار دولار.
- ولعل أكبر تدهور سجله حساب رأس المال كان سنة 2006 بعجز قدر ب 11.22 مليار دولار وذلك نتيجة تسديد الجزائر لما يقارب 10.93 مليار دولار عن مجموعة 12.87 مليار دولار من إجمالي الديون في شكل دفع

مسبق 1 وهذا ما نتج عنه ارتفاع طفيف للدينار مقابل الدولار حيث انتقل من 73.36 دج سنة 2005 إلى 72.64 دج سنة 2006 ، وقد كان لهذا الانخفاض الشديد للدينون الخارجية سنة 2006 أثر إيجابي على مستوى حساب رأس المال سنة 2007 حيث سجل عجزا قدر ب 1.05 مليار دولار ليصبح بعد ذلك هذا الرصيد وللمرة الأولى في تاريخ الجزائر موجب وذلك منذ سنة 2008 بقيمة تقدر 2.54 مليار دولار ، والذي كان تحت أثر التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والتخلص بشكل نهائي من المديونية الخارجية من جهة أخرى.

أما الفترة الممتدة 2009-2012 استمر الرصيد الموجب لحساب رأس المال طول الفترة ، لكن سنة 2013 سجل الحساب عجزا بقيمة 0.61 مليار دولار بسبب تسديد الجزائر لديونها الخارجية كنادي لندن و نادي باريس ، أما سنة 2014 فقد شهدت رسيدا موجبا بسبب خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات وفوائد وأرباح من قبل المستثمرين الأجانب .

- نستنتج في الأخير أنه رغم مساعي الجزائر في تحرير حساب رأس المال فان الجزائر لم تحقق رسيدا ايجابيا لحساب رأس المال بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات وغياب مساهمة حقيقية وبارزة للصادرات خارج المحروقات ويرجع ذلك لعدم نجاح أسلوب المرونات المتبع في تخفيض سعر الصرف في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما يستهدف قطاع المحروقات.

3- تحليل اثر تدهور (تخفيض) سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان المدفوعات ككل :

إن الإصلاحات التي أقدمت عليها الدولة الجزائرية في مجال تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري تهدف إلى تحسين عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص وهذا ما دفع بنا إلى متابعة تطورات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة 2000-2015 بهدف تبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات .

¹ سمير آيت يحيى ، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، غير منشورة جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013/2014 ص 60.

و لتحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال كل من الجدول رقم (20-80) الذي يوضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015 والبيان رقم (20-80) الذي يبين دور كل من الميزان التجاري و رصيد أرس المال في الرصيد الإجمالي لمى ازن المدفوعات.

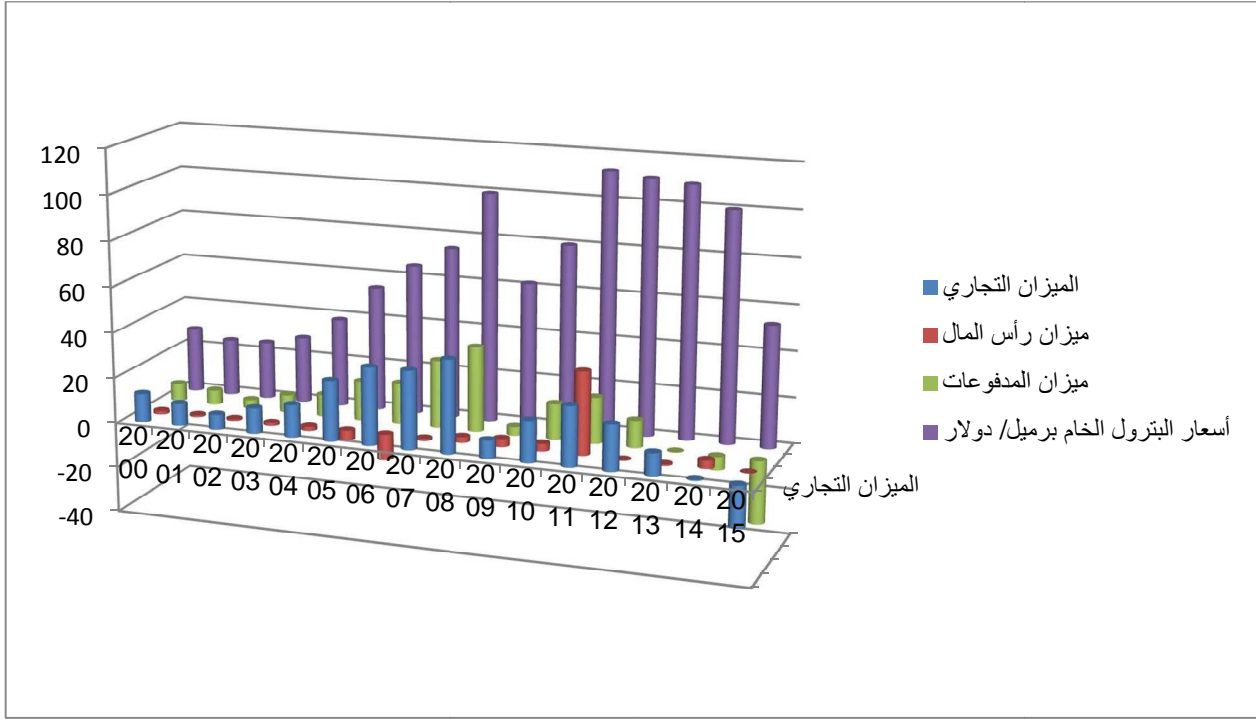
الجدول رقم (04) تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
ميزان رأس المال	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
أسعار البترول (برميل/دولار)	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	40.596	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-
ميزان رأس المال	2.54	3.45	3.18	0.36	-0.25	-0.61	3.55	-0.061
ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.06	12.057	0.134	- 5.881	-27.537
سعر صرف دج/دولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46
أسعار البترول (برميل/دولار)	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر. 2000، 2005، 2015.

الشكل رقم : 06 أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري وصيد أرس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبان استنادا إلى الجدول أعلاه.

من خلال الجدول رقم والبيان السابقين نلاحظ ما يلي :

- تحسن ميزان المدفوعات خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة نتيجة فتح سوق الجزائريين للمتعاملين الجزائريين والأجانب ولعمليات التصدير والاستيراد مما أدى إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها وكل هذا إلى تحسین في ميزان المدفوعات 1 ، حيث سجل فائض مقدر ب 7.57 مليار دولار في سنة 2000 رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية ، وقد تجاوز الفائض قيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005 رغم بعض التراجعات لسنة 2002 التي سجل بها الفائض 3.65 مليار دولار وذلك نتيجة تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

والى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري في هاته السنوات مما أدى إلى انخفاض معدل خدمة الدين وارتفاع نسبة التغطية للواردات ويعود الفضل إلى ذلك ارتفاع أسعار البترول ليحقق ميزان المدفوعات بعد ذلك الفائض مستمرا إلى غاية سنة 2009 ، مع انخفاض كبير في الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول ليعود ويسجل الفائض ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 12.057 مليار دولار.

¹ مايا فتني، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

سجل ميزان المدفوعات سنتي 2014 و 2015 رصيدا سالبا نتيجة العجز الكبير في ميزان التجاري بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات والتي تمثل 95 % من إجمالي الصادرات نتيجة انخفاض في أسعار البترول في السوق الدولية، حيث وصل سعر البرميل 53.1 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بالسنوات الماضية.

من خلال الجدول والبيان نجد أن درجة ارتباط بين أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ يظهر من الجدول أن تطورها متلازم في جل فترة الدراسة، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البرميل فان الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الثالث

إن إقدام السلطات على القيام بالإصلاحات والسياسات في مجال المحافظة على سعر صرف امثل للدينار الجزائري و محاولة معالجة أو المحافظة على توازن ميزان مدفوعاته و رغم ذلك إلا أنه في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة أدى إلى أثر معاكس وهذا راجع لسياسة التخفيض لأسعار الصرف التي سمحت بتجديد التوازن للميزان التجاري بتنشيط الواردات

من خلال الارتفاع الآلي لأسعار المنتجات المستوردة ونمو الفوائد الاسمية التي يستفيد منها المصدرين ، حيث أن الاقتصاد الجزائري واجه تدهور في قيمة العملة خاصة في سنتين 2015 - 2016 الذي يفترض زيادة المنتجات المعدة للتصدير ، وعليه فان الوضع الاقتصادي والمالي للبلد أصبح متزامنا ومتدهورا .

ومنه فان الإصلاحات والسياسات التي قدمت عليها الجزائر بهدف تحرير المبادلات وسعر الصرف لم يكن لها أثر على الصادرات خارج المحروقات فالسبب الحقيقي يعود إلى التغير في أسعار النفط وبالنخفاض والارتفاع و اعتماد على مورد واحد للعملة الصعبة و هو قطاع المحروقات.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح و ذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن لميزان المدفوعات الجزائري وتحديد مواضع اثر تدهور (تخفيض) قيمة العملة عليه و معالجة الخلل فيه من خلال سياسة سعر الصرف ، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها، خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين المحليين لأثر هذه السياسة على علاج الحساب الجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات عموما.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض الأول منه القضاء على اختلالها الخارجي و إنما لتهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراتها، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة صرفها.

لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و أرصدة لميزان المدفوعات الجزائري هي علاقة طردية، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان المدفوعات ،بالإضافة إلى وجود علاقة طردية أيضا بين تغيرات أسعار البترول و رصيد ميزان المدفوعات ، حيث كلما ازدادت و تحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد ميزان المدفوعات.

_ اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- 1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري المدى الطويل له اثر إيجابي في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة.
- 2- في حين تفترض الفرضية الثانية إنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان المدفوعات ، وهذا ما لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري ، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج و حيد ألا و هو البترول و بالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط .

- نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- بينت الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيماً بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة 1964-1987 بسبب الرقابة المفروضة عليه آنذاك، وقد كان لانهيار أسعار البترول عام 1986 أثر سلبي على الاقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات النقدية للتفكير في تخفيض الدينار، حيث توالى التخفيضات منذ أزمة 1986 وهكذا انتقل الدينار الجزائري من مرحلة التثبيت إلى مرحلة التعويم المدار.
- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها إلى مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي و القرارات الاقتصادية المحلية، كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف.
- كما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية و إلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات و إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.
- شكلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي في البلدان النامية.
- غير أثبتت نتائج الدراسة التحليلية أن لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار البترول تأثير واضح على تحسين وضعية ميزان التجاري ، وأن الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد راجع أسعار المحروقات.
- التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملت ظروف داخلية اختلال خارجي، عملة مقيمة بأكثر من قيمتها، وظروف خارجية خاصة بضغط المنظمات الدولية.

و إجمالاً يمكن أن نستخلص أن تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

التوصيات و الإقتراحات:

تويجا لما جاء من الدراسة و تحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، و كذا بمجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها و مدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.
- بما أن حوالي 98٪ من صادرات الجزائر هي من المحروقات تتجه معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافيا وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية.
- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنوع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط. -وضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.
- العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري و إعادة التوازن المدفوعات الجزائري

-القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظراءه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي.

- العمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل و توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي و الموازي من خلال تجنيب المتعاملين الطبيعيين أو الاعتباريين اللجوء إلى السوق الموازي للصرف مدام هناك بديل أفضل ومضمون و المتمثل في مكاتب الصرف والتي تمثل القنوات الرسمية، خاصة و أنها لا تحدد سقف المبالغ المصروفة.

- آفاق البحث:

وافيا من الدراسة والتحليل، ومن أهم هذه المسائل ما يلي:

من خلال دراستنا لموضوع أثر تدهور قيمة العملة على ميزان المدفوعات و تحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة و مسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستنا وتحليلها، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديدة لأن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث أخرى:

1- دراسة لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل للدولار و الأورو على تحرير الميزان التجاري.

2- أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

اولا-الكتب

- 1- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2015.
- 2- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002 .
- 3- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015 .
- 4- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2017.
- 5- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003 .
- 6- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001 .
- 7- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003 .
- 8- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان ، الأردن ، 2009.
- 9- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- 10- موسى سعيد مطر و آخرون , المالية الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2003 .
- 11- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005 .
- 12- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 13- سي محمد كمال، قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف القرن، دار الحامد للنشر و التوزيع-عمان -الاردن، ط 1، 2017.
- 14- شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، الطبعة الرابعة، 2015.
- 15- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005 .
- 16- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001

ثانيا-المذكرات و الأطروحات

- 1- بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري، خلال فترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004.
- 2- بن حمودة فاطمة الزهراء ، أثر تقلبات أسعار صرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية قسم علوم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر بدون سنة نشر.
- 3- بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف و تحديده - دراسة قياسية للدينار الجزائري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية ، جامعة تلمسان، 2013/2014 .
- 4- بوزيد بوزنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة الجزائر خلال فترة 1999-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد وتخصيص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2014-2015.
- 5- مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005-2006.
- 6- محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،-2003 2002.
- 7- حورية مغربي، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 8- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية ، جامعة تلمسان.
- 9- درقال يمينة ،دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان ، الجزائر، 2010-2011.
- 10- بلحشر عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- 11- سمير آيت يحيى، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،غير منشورة جامعة بسكرة ،الجزائر، 2013.2014.

- 12- سليمان شيباني، سعر الصرف و محدداته في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2008.
- 13- قاسم محمد فؤاد ، أنظمة سعر الصرف و أثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة مجموعة من الدول ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية دولية ، جامعة تلمسان، 2010/.
- 14- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012/2011.
- ثالثا-المجلات**
- 1- بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت ، 2011.
- 2- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، الجزائر، 2017.
- 3- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 45 ،لبنان، 2009.
- 4- صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 07، العراق، 2011.
- 5- كريم جودي، السياسات النقدية في الدول العربية، إصدارات معهد صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000 .
- 6- سمير آيت يحي، التمويل المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة تبسة - الجزائر، 2011.